



جانب من حفل الاستقبال



الحريجي مستقبلا المهنيين بالشهر الفضيل

في أجواء ودية مميزة وأخوية ملؤها المحبة والتلاحم

الحريجي استقبل المهنيين بالشهر الفضيل



إشمامة من الطيب



المهنيون توافدوا للمباركة بالشهر المبارك

في إطار التواصل مع المواطنين والمقيمين في شهر الرحمة والتواضع، استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وزير الدفاع، في ديوانه، وفي أجواء أخوية ملؤها المحبة والتلاحم حرص الحضور على تبادل الإصاحبات في أجواء ودية مميزة.

تتحدث

من جهات القطاع الخاص التي تتصافر جهودها لتنظيم ليالي العشر وتوفر كل سبل الراحة أمام المصلين.

المبعوث الأممي

مباحثات موسعة لدرس أكثر الطرق فعالية، للمضي قدماً بهذا الملف، وقال أنه التقى على هامش مشاورات السلام اليمنية الثالث الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد، وأطلعته على أبرز التطورات الأخيرة في المشاورات. وأشار إلى أنه أجرى كذلك لقاء مطولاً مع سفير الدول الـ 18، الذين عبروا عن دعمهم المتواصل لجهود الأمم المتحدة، وأصرارهم على مساعدة اليمن والميمن لتخطي هذه المرحلة الدقيقة.

أوباما : ملتزمون

وبحث أوباما وولي ولي العهد السعودي خلال الاستقبال- العلاقات الثنائية التاريخية المتميزة بين البلدين، والتحديات في منطقة الشرق الأوسط، كما تم التطرق إلى الرؤية الاقتصادية والتنموية للمملكة، حيث أكد الرئيس باراك أوباما ترحيب الولايات المتحدة الأميركية برؤية الملكة العربية السعودية 2030 والبرامج الاقتصادية التي تشهدها السعودية، وتعزيز التعاون معها في خططها المستقبلية.

هذا والتقى الأمير محمد بن سلمان مع كبار مسؤولي الإدارة الأميركية، حيث عقد لقاء مع وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر في البنتاغون، وأكد الأمير محمد أن المنطقة تعيش مخاطر كبيرة، أبرزها الإرهاب والتدخلات الخارجية، وأن الرياض تعمل مع حلفائها، لاسيما واشنطن على مواجهة الأخطار. وقال ولي ولي العهد السعودي: «أنا اليوم في بلد حليف لنا، في وقت حساس جداً، في منطقة نحن نعيش فيها اليوم مخاطر كثيرة جداً، سواء من عدم استقرار بعض الدول، أو التدخل في شؤون بعض الدول، أو الإرهاب». وأضاف: «اليوم الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها لديهم دور مهم جداً لمعالجة هذه المخاطر التي قد تؤثر على العالم بشكل عام، ونحن نعمل بجهد لمعالجة هذه المشاكل».

وكان الأمير محمد بن سلمان قد التقى في واشنطن أيضاً، مع رئيس مجلس النواب الأميركي بول راين وعدد كبير من قادة وأعضاء الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، في اجتماعات مفتوحة ناقشت الأزمة السورية والوضع في اليمن وليبيا وإيران.

مصر: المؤبد

أو مدير مكتبه أحمد عبدالعاطي و3 آخرين، وقررت المحكمة إحالة أوراق كل من أحمد علي عبد عفيفي، وخالد حمدي عبدالوهاب، ومحمد عادل كبلاني، وأسماء محمد الخطيب، وعلاء عمر محمد سيلان أردني الجنسية هارب، وإبراهيم محمد هلال هارب للمقتي.

ووجهت النيابة العامة للمتهمين، وهم كل من الرئيس المعزول محمد مرسي، ومدير مكتبه أحمد عبدالعاطي، وسكرتيره الخاص أمين الصيرفي، وكل من أحمد علي حمدي، وخالد حمدي عبدالوهاب، ومحمد عادل كبلاني، وأحمد إسماعيل ثابت إسماعيل معيد محبوسين على ذمة القضية، وكل من كريمة أمين عبدالحميد الصيرفي طالبة هاربة، وأسماء محمد الخطيب، وعلاء عمر محمد سيلان، وإبراهيم محمد هلال، تهماً بارتكاب جرائم الحصول على سر من أسرار الدولة، واختلاس الوثائق والمستندات الصادرة من الجهات السيادية للبلاد والمتعلقة بأمن الدولة وإخفائها وإغنائها لدولة لجنينة، والتخابر معها بقصد الإضرار بمركز البلاد الحربي والسياسي والديبلوماسي والاقتصادي. ونسبت النيابة إلى المتهمين طلب أموال ممن يعملون لمصلحة دولة أجنبية، بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة البلاد، والاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب الجرائم السابقة، وتولي قيادة والانضمام لجماعة إرهابية تأسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على حريات المواطنين، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، بهدف تغيير الحكم بالقوة والإخلال بالنظام العام، وتعرض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

يشار إلى أن القضية هي الخامسة التي يحاكم فيها مرسي منذ أن تم عزله في 3 يوليو 2013، حيث صدر بحقه حكم بالإعدام في قضية الهروب من وادي الطرون، وحصل على حكم بالسجن 25 سنة في قضية التخابر الكبير، وفي 21 أبريل من العام الماضي قضت المحكمة بمعاقبته بالسجن 20 عاماً في قضية أحداث الاستيلاء، وتتبقى قضية إحالة القضاء التي ما زالت تنتظر داخل أروقة المحاكم.

المجلس يتجه

الختامي البرلمانية، بشأن مشروعات القانون باعتماد الحسابات الختامية للسنة المالية 2014-2015، لكل من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة الكويت والهيئة العامة للمعلومات المدنية، وإدارة العامة للأطباء والهيئة العامة للمبنة.

كما يتضمن مشروع القانون للحسابات الختامية للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، والهيئة العامة لتقوى العاملة، والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، والهيئة العامة للشباب والرياضة.

ويشمل جدول الأعمال مشروعات القوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية للهيئة العامة لشؤون القصر، ومجلس الأمة، وبلدية الكويت، والهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية.

كما يتضمن تقرير لجنة «البرانيات»، عن مشروعات بقوانين بربط ميزانيات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وجامعة الكويت، والهيئة العامة للمعلومات المدنية، وإدارة العامة للأطباء، والهيئة العامة للمبنة، والهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والهيئة العامة لتقوى العاملة للسنة المالية 2014-2016.

ويشمل أيضاً تقرير اللجنة حول المشروعات بقوانين بربط ميزانيات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، والهيئة العامة للريادة، والهيئة العامة لشؤون القصر ومجلس الأمة وبلدية الكويت.

ويتضمن تقرير اللجنة بربط ميزانيات الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للسنة المالية 2014-2016.

ويضم أيضاً مشروعات بقوانين بربط ميزانيات «هيئة أسواق المال»، والهيئة العامة للاستثمار، ومؤسسة البترول الكويتية، والهيئة العامة للشباب، وهيئة العامة للقاء والمقضية، للسنة المالية 2016/2017.

ووفقاً لتصريح النائب لاري، فإن المقرر أن يناقش المجلس في جلسته غد الاثنين ميزانية تسع جهات حكومية، فضلاً عن تقريرين للجنة شؤون التعليم والثقافة والأرصاد البرلمانية.

ويعلق التقرير الأول للجنة التعليمية بالاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون 28 لسنة 2011 في شأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية بوزاري التربية والوقاف والشؤون الإسلامية، في ما يتعلق الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

ويتضمن البند السادس من جدول أعمال الجلسة عرض ديوان المحاسبة لأهم ملاحظات الديوان حول المخالفات في الحسابات الختامية، فيما يضم البند السابع عرض وزير المالية الحالة المالية للدولة وفقاً لنص المادة 150 من الدستور، والتوقع أن يتم في جلسته الأربعاء.

وتنص المادة 150 من الدستور على أن: تقدم الحكومة إلى مجلس الأمة بياناً عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل، في خلال كل دور من أدوار انعقادها العادية.

ويشمل البند الثامن من جدول الأعمال تقرير للجنة الأولويات البرلمانية، عن تكليف مجلس الأمة للجنة متابعة تنفيذ شروط الأمم المتحدة في تنفيذ المشاريع البيئية للتعويضات والمنح الممنوحة لها.

ويضم البند الثامن أيضاً تقرير ديوان المحاسبة، عن نتائج الفحص والمراجعة على نفقة الإشراف الكويتية لشاريع البيية، عن الفترة من 1 يوليو 2015 حتى 31 ديسمبر 2015.

كما يشمل ذات البند تقرير لجنة الأولويات، عن تكليف المجلس لها بمتابعة تنفيذ الحكومة للقوانين الصادرة عن المجلس، وذلك بإصدار اللوائح التنفيذية أو القرارات اللازمة لتنفيذ هذه القوانين.

ويشمل أيضاً تقرير لجنة «الأولويات»، حول تكليف المجلس لها بمتابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة للفصل 14، وملاحظات المجلس بسنده.

«الأوقاف»: أنهينيا

التي وضعت الشراكة المجتمعية إحدى فيها التي تحرص على تحقيقها، من خلال الشراكة مع الوزارات والجهات الرسمية والأهلية الأخرى لتنظيم إقامة صلاة القيام في العشر الأواخر من شهر رمضان. وأوضح أن الوزارة قامت هذه الشراكة مع العديد من الوزارات والجهات الأخرى، كوزارات الداخلية والأوقاف والصحة والإشغال العامة والبلدية والدفاع المدني والطوارئ الطبية والهيئة العامة للشباب، إضافة إلى العديد

«الداخلية»: مطار

في التفقيش الأمني، وفق المعايير الدولية لأمن المطارات.

وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية في بيان صحفي أمس، إن تلك الإجراءات التي تسعى إلى تنفيذها في زمن قبلي، وداخلية للخدمة المحلية وفق أحدث النظم، ستحدث تغييراً ملحوظاً يشعر به جميع المسافرين والقادمين في المطار.

أضافت أنها ستتناول في ذلك مع جهات عدة، منها المجلس الأعلى للطيران المدني والإدارة العامة للجمارك، للقضاء على الزحام وكثافة عدد المسافرين والقادمين على كوترات الجوازات وتفقيش الأمتعة في مطار الكويت الدولي.

ونذكر أنها تحرص على التعاون مع كل مؤسسات الدولة، على تفعيل تلك الإجراءات بالصورة المناسبة، سهيلاً على جميع المسافرين والمقادمين، وضمان سرعة وجودة الأداء، في إطار الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة.

ودعت المواطنين والمقيمين إلى عدم الالتفات إلى الشائعات التي تنتقلها بعض وسائل الإعلام، بنشر صور تشير إلى وجود زحام وقوفي في المطار، دون إدراك من تلك الوسائل أن أنشطة العمل في المطار لا تقبل بأي حال من الأحوال الإهمال أو التقاعس، والتعاون في أي مهمة أمنية أو خدمانية، مبيته أن الصور المنشورة تعبر عن جانب واحد من الزحام، الذي يحدث مع تغيير الزام أو نوبة العمل.

وقالت أنه على الرغم من الظروف الأمنية المحيطة بالمنطقة، فلم يحصل أي حادث يتعلق بسلامة الطيران والمسافرين، بسبب يقظة واستعداد وكفاءة أجهزة الأمن والخدمات بالمطار.

وأهابت بالجميع ضرورة تصافر الجهود المشتركة، لدعم عمل أجهزة الأمن بالمطار والجوازات والخدمات الأخرى، بدلاً من التشكيك في كفاءتها وقدرتها، مع كثافة أعداد المغادرين والقادمين، بالتزامن مع بدء موسم الإجازات والعطل الصيفية وشهر رمضان.

وقال البيان أن من الإجراءات التي اتخذتها بهذا الصدد، أمام الإجراءات القانونية والمحاسبية والرقابية، إلتزام التعاقد مع كبرى الشركات المحلية المتخصصة في مجالات التفقيش الأمني، وفق المعايير الدولية لأمن المطارات، كما هو معمول به في أغلب المطارات العالمية.

أضاف أن من الإجراءات أيضاً زيادة أعداد كوترات جوازات المغادرين من 12 إلى 22، والقادمين من 10 إلى 20 كوتر، إضافة إلى الانتهاء خلال أيام من الربط الآلي وإدخال أجهزة الاستعلام مع التوسعة الجديدة لأعداد الكوترات.

ونذكر أن من تلك الإجراءات، الاتفاق مع إدارة الطيران المدني على إعادة جدولة رحلات الطيران، وتنظيم التوقيفات الزمنية للاقلاع والهبوط، لمنع حدوث كثافة عديدة على كوترات الجوازات وأجهزة التفقيش وإنزال الحقائب والأمتعة، وتقليص زمن تبديل الأزامات وتوقيت العمل والخدمة إلى أقصى حد ممكن، والأبقاء على نظام تخصص كوترات الجوازات لمواطني دول مجلس التعاون وأخرى للمواطنين والأجانب.

وقال أن من الإجراءات التي اتخذتها الوزارة أيضاً، زيادة أجهزة التفقيش الأمني على الأشخاص والأمتعة عقب الوزن مباشرة، وتنظيم دخول المعاملة المنزلية الجدد، وزيادة موظفي الجوازات والخدمات الأمنية الأخرى المتعلقة بتفقيش الأشخاص والأمتعة، وفتح جميع بوابات موافق انتقار المركبات المتعددة الأدوار، أمام حركة الدخول والخروج، وزيادة عدد دوريات المرور لضمان سهولة وانسياب الحركة المرورية.

الخالد: ليس هناك

اتخاذ الحيلة والجذر، نظراً لما تمر به المنطقة من ظروف غير مستقرة. ودعا القيادات الأمنية إلى تطبيق القانون على الجميع دون استثناء، مؤكداً «أنه ليس هناك حد فوق القانون».

وأعرب عن شكره وتقديره لقيادة السياسية على دعمها الدائم لرجال الأمن «الذين لا يألون جهداً في أداء مهامهم للوطن وهم بكل إخلاص وفان».

وقال الشيخ محمد الخالد أن حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد حفظه الله ورواه - أكد خلال زيارته الثلاثاء الماضي لوزارة الداخلية، ضرورة تطبيق القانون بحزم وصرامة على الجميع دون تسامح أو تهاون.

والفاد بيان وزارة الداخلية ألقت قبل شهر رمضان الرؤية الأمنية لوزارة لعام 2016 - 2017، والتي تضمنت تأمين جميع دور العبادة والجمعيات التجارية والمناطق ذات الكثافة السكانية خلال شهري رمضان والحرم، بالإضافة إلى تأمين الانتخابات البلدية 2017، مؤكداً أن الوزارة ستقر عقب ذلك رؤية جديدة.